



بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية تجارية  
بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تمهيد

إن حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ( يشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفين المتعاقدين " .

إذ يأخذان في الاعتبار مصلحتهما المشتركة في تقوية وتطوير الروابط التجارية ، وتوسيع وتنويع التبادل التجاري ، وتعزيز مستوى التعاون التجاري القائم على المساواة وعدم التمييز ، والمحافظة على المصالح المشتركة ؛

قد اتفقنا على ما يلي :

مادة (١) : يتم تنفيذ التبادل التجاري بين الطرفين المتعاقدين ، والعقود المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التابعين للبلدين في إطار هذه الاتفاقية وطبقاً للقوانين واللوائح الحاكمة ومبادئ القانون العامة .

مادة (٢) : يقوم كل طرف متعاقد ؛ وفقاً لقوانينه ولوائحه ، باتخاذ التدابير الصحيحة لإصدار شهادات المنشأ للسلع / البضائع المصدرة إلى الطرف المتعاقد الآخر. ولهذا الغرض ، تعتبر السلع/ البضائع المنتجة والمصنعة بالكامل في إيران ، أو التي يكون ٤٠٪ أو أكثر من قيمتها الإجمالية منتجاً ومصنعاً في إيران ، مع إتمام المرحلة الأخيرة من عملية تصنيعها في إيران، منتجات إيرانية . وتعتبر السلع/ البضائع المنتجة



والمصنعة بالكامل في عُمان أو التي يكون ٤٠٪ أو أكثر من قيمتها الإجمالية منتجاً أو مصنوعاً في عُمان ، مع إتمام المرحلة الأخيرة من تصنيعها في عُمان منتجات عُمانية .

مادة (٣) : يجوز ، بموافقة الطرف المصدر ، أن يعاد تصدير السلع/البضائع المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين بموجب هذه الاتفاقية ، إلى دولة ثالثة .

مادة (٤) : يكون تبادل السلع/البضائع والخدمات بين الطرفين المتعاقدين في إطار هذه الاتفاقية ، وطبقاً للمعايير والنظم الفنية ، وبما يتوافق مع إجراءات التقييم التي يتم الاتفاق عليها بواسطة المنظمات المختصة التابعة للطرفين المتعاقدين .

مادة (٥) : يمنح الطرفان المتعاقدان بعضهما الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ، وأيضاً الإجراءات الجمركية المتصلة باستيراد وتصدير البضائع بين البلدين . لا تسري أحكام هذه المادة على الامتيازات التي تنشأ عن اتفاقيات تؤدي إلى اتحاد جمركي ، أو منطقة تجارة حرة يكون أي من الطرفين ، أو قد يكون فيما بعد طرفاً فيها .

مادة (٦) : من أجل تطوير العلاقات التجارية المتبادلة ، يوافق الطرفان المتعاقدان ، على تخفيض أو إزالة العوائق غير الجمركية ، أو منح مزايا غير جمركية على أساس تبادلي في إطار مثل تلك العقود الفرعية التي قد يكون المطلوباً إبرامها بين المنظمات التنفيذية التابعة للطرفين .

مادة (٧) : يتم إنجاز كل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية الناشئة عن تطبيق الاتفاقية الحالية وتسوية الحسابات ، بعملة حرة قابلة للتحويل وفقاً لقوانين الطرفين المتعاقدين .



مادة (٨) : يعمل كل طرف متعاقد على تشجيع الشركات والمؤسسات التجارية التابعة له على الاشتراك في المعارض الدولية ،

النوعية أو الموسمية المقامة في إقليم الطرف الآخر ، كما يعمل بقدر الإمكان على تقديم التسهيلات اللازمة للشركات والمؤسسات التجارية التابعة للطرف المتعاقد الآخر وفقاً للوائح السائدة لدى كل من الطرفين المتعاقدين .

مادة (٩) : يقوم كل طرف متعاقد ، لأجل توسيع العلاقات التجارية المتبادلة ، بتوفير التسهيلات القنصلية المتعلقة بمنح التأشيرات التجارية وتوثيق المستندات التجارية ، كإجراء متبادل .

مادة (١٠) : من أجل تسهيل وتنمية تبادل السلع/ البضائع والخدمات والمعلومات التجارية بين الطرفين المتعاقدين ، يسمح كل طرف متعاقد ، للطرف الآخر بإنشاء مكتب أو مركز تجاري في إقليمه وفقاً لقوانين ولوائح البلد المضيف . يتم تحديد الموضوعات ذات الصلة بعدد العاملين وأجهزة وفروع المكاتب أو المراكز المذكورة ، من خلال الاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (١١) : يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع غرف التجارة في كل منهما على الإبقاء على تعاون وثيق وفعال ، و إذا دعت الضرورة إنشاء غرف تجارة مشتركة ، وتبادل الوفود التجارية، وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة بغرض الإلمام بمنتجات كل منهما الآخر وتسويقها ، وتقديم التسهيلات المطلوبة لذلك .

مادة (١٢) : من أجل تنمية العلاقات التجارية ، يعمل الطرفان المتعاقدان ، على تشجيع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التابعين لهما على تطبيق أساليب التجارة الدولية عند إنشاء شراكة / مشروعات تجارية ، وتعاون تجاري طويل الأجل .



مادة (١٣): يقوم كل طرف متعاقد بتقديم تسهيلات العبور اللازمة لسلع / بضائع الطرف المتعاقد الآخر عبر إقليمه في إطار قوانينه ولوائحه السائدة .

مادة (١٤): تضطلع لجنة المتابعة القائمة حالياً والمؤسسة من قبل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين ، بالواجبات الآتية أيضاً :

- ١- الإشراف على حسن أداء هذه الاتفاقية .
- ٢- تقديم الحلول للمصاعب التي قد تنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية .
- ٣- مراجعة ودراسة سبل زيادة وتنويع التجارة المتبادلة ، وتقديم توصيات تنفيذية في هذا الصدد إلى الطرفين المتعاقدين .
- ٤- اقتراح تحسينات وتعديلات على هذه الاتفاقية .

مادة (١٥): يتمتع مواطنو أي من الطرفين المتعاقدين بمعاملة متساوية فيما يتعلق بالوصول إلى السلطات القضائية في داخل إقليميهما ، وبإعفاء مواطني الطرف المتعاقد الآخر من دفع رسوم الضمان حسبما هي موضوعة في القوانين واللوائح ذات الصلة لأي من الطرفين المتعاقدين .

مادة (١٦): لا تتعارض أحكام هذه الاتفاقية مع حقوق أي من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بفرض أي حظر أو قيد يهدف إلى حماية المصالح الوطنية ، الصحة العامة و/ أو الوقاية من الأمراض والآفات الحيوانية أو النباتية .



مادة (١٧): تصبح هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ آخر إخطار الأخير من أحد الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر بأنه قد استجاب للمتطلبات القانونية لنفذ الاتفاقية الحالية .

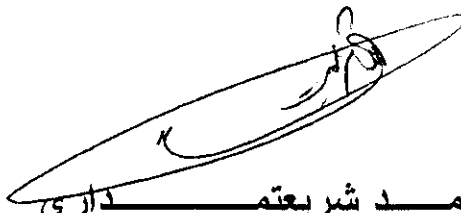
تظل الاتفاقية الحالية سارية لمدة خمس سنوات ، تتجدد بعدها لمدة أو مدد مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة بعدم رغبته في تجديدها ، وذلك قبل ستة أشهر من انقضاء المدة المعنية .

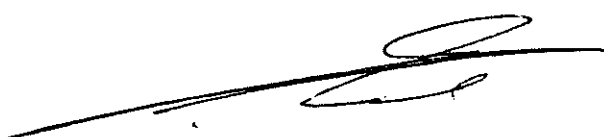
عند انقضاء أجل هذه الاتفاقية تبقى العقود الموقعة أثناء سريانها والتي يجري تنفيذها، محكومة بأحكامها لمدة ثلاث سنوات على الأقل بعد إنهائها ، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ذلك .

أعدت في مسقط بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٤٢٤ هجرية ، الموافق ١٧ تير ١٣٨٢ بالتقويم الإيراني ، الموافق ٨ يوليو ٢٠٠٣ ميلادية ، من نسختين أصليتين باللغات العربية والفارسية والإنجليزية، وتكون لكل من النصوص الثلاثة حجية قانونية متساوية .  
وعند الاختلاف حول التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

عن حكومة سلطنة عُمان

  
محمد شريعتي  
وزير التجارة

  
مقبول بن علي سلطان  
وزير التجارة والصناعة